

منشور عدد: 11

من الوزير الأول

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة

الموضوع : إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2002 .

يكتسي إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2002 أهمية بالغة باعتبار المساهمة الفعالة للميزانية في تجسيم الاختيارات التي تضمنها البرنامج المستقبلي الرئاسي و القرارات التي أعلن عنها سيادة رئيس الدولة في خطابه بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة للتحويل .

كما تعتبر سنة 2002 فترة حاسمة باعتبارها سنة انطلاق المخطط العاشر الذي يمثل مرحلة جديدة تمكن من تدعيم المكاسب التي تحققت في الفترة السابقة و تحقيق إنجازات أخرى في المستويين الكمي و النوعي بهدف مزيد دفع التنمية والنهوض بالموارد البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للعمل التنموي في البلاد .

و اعتباراً للتحديات و الرهانات الكبرى في مستوى مختلف مجالات الإنفاق من ناحية و في مستوى الموارد من ناحية أخرى فإنه يتعين مزيد الحرص على إيلاء الأهمية اللازمة لإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2002 باعتبارها مرآة تعكس سياسة الحكومة في مختلف الميادين و ذلك من خلال ضبط أهداف واضحة و تخصيص الوسائل الضرورية لتحقيقها بالاعتماد على مقاييس تحدّد بأكثر ما يمكن من الدقة .

و في هذا السياق فإنه يتعين أن تكون المقترحات المتعلقة بالنفقات مرفقة بمذكرة عامة و شاملة تبرز الأهداف الكمية و النوعية لسنة 2002 في إطار نظرة متوسطة المدى تأخذ بعين الاعتبار مزيد تدعيم دور الجهات في إعداد التقديرات و في تنفيذها و ذلك خاصة من خلال إعطاء الأولوية لتدعيم الإمكانيات المادية و البشرية للمصالح الخارجية التابعة للوزارات .

كما يتعين إعداد تقديرات النفقات على أساس الاستغلال الأمثل للإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة والتحكم في النفقات لمجابهة الحاجيات الجديدة من خلال اختيار الوسائل الأقل كلفة و حصر حجم المشاريع و البرامج الجديدة في الحدود الضرورية لتغطية الحاجيات بالاعتماد على أقساط وظيفية يمكن استغلالها في أقرب الآجال .

أما في مستوى رزنامة أشغال الميزانية فإن الهدف ابتداء من سنة 2002 يتمثل في الانتهاء من الإعداد الكلي لمشروع الميزانية قبل موفى شهر جويلية من كل سنة قصد التمكن من عرضه على الحكومة في أوائل شهر سبتمبر على أقصى تقدير مما يستدعي الحرص على احترام الآجال بكل دقة .

و استناداً إلى ما تقدم فإن إعداد تقديرات سنة 2002 يتم بناء على البيانات و الإجراءات

التالية:

1 - في مستوى نفقات التصرف :

- الاعتماد على تنفيذ ميزانية سنة 2000 و توقعات سنة 2001 و ذلك سواء في مستوى الاعتمادات التي تم صرفها أو المتعهد بها كمنطلق لإعداد تقديرات سنة 2002 مع دعوة المؤسسات العمومية إلى الأخذ بعين الاعتبار لمواردها الذاتية عند الاقتضاء .



- إيلاء العناية اللازمة لتوزيع الاعتمادات حسب تبويب الميزانية قصد تلبية طلبات التحويل اعتبارا لأن التبويب الجديد لميزانية الدولة سيدخل سنته الثالثة خلال 2002 ولأنه من الضروري أن يعكس توزيع الاعتمادات النفقات الحقيقية المنتظرة.

- أفراد الاعتمادات المتعلقة باقتناء التجهيزات المتمثلة في الحواسيب و الآلات القاسخة و مكيفات الهواء و التجهيزات المختلفة الأخرى غير العادية سواء المتعلقة بالوزارات أو بالمؤسسات العمومية علما أنه سيتم بداية من سنة 2002 ترسيم كل الاعتمادات المخصصة لهذه النفقات ضمن العنوان الثاني لميزانية الدولة و حصر اعتمادات العنوان الأول في التجهيزات العادية المتكررة (أثاث المكاتب ...) و ذلك تفاديا للازدواجية التي يمكن أن تحصل في ترسيم الاعتمادات من نفس النوع . و يترتب عن هذا الإجراء وجوبا التخفيض في مستوى الاعتمادات المتعلقة باقتناء المعدات و المرسمة بالعنوان الأول و ذلك بالمقارنة مع سنة 2001 .

- ضبط تقديرات نفقات الأجور انطلاقا من مرتبات شهر فيفري 2001 و على أساس تطور عدد الأعوان خلال الفترة المتبقية من السنة الجارية و انعكاس القسط الأخير من برنامج الزيادات في الأجور .

كما يتعين أن يؤخذ بعين الاعتبار تطور عدد الأعوان خلال سنة 2002 الناتج عن الإحالات على التقاعد و الانتدابات الجديدة .

و يجدر التذكير بأن تعويض الإحالات على التقاعد لا يتم بصفة آلية . كما أنه يتعين تبرير الانتدابات الجديدة بالحاجيات المتأكدة و على أساس إعادة توظيف الأعوان المباشرين قدر الإمكان .

و يتعين توزيع الأعوان سواء المرخص فيهم أو المقترح انتدابهم حسب الجهات و حسب الهياكل مع إعطاء الأولوية للانتدابات في الجهات . كما أن المؤسسات العمومية و خاصة غير الإدارية منها مطالبة بتقديم كشف لأعوانها حسب رتبهم إضافة إلى التوزيع حسب الهياكل و عند الاقتضاء حسب الجهات .

و يتم تقديم المقترحات بالاعتماد على الوثائق التي تم إعدادها للغرض في نطاق إعداد نفقات الدولة بداية من سنة 1998 مع أخذ التبويب الجديد بعين الاعتبار .

2 - في مستوى نفقات التنمية :

- إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصلة مع الحرص على احترام التكلفة المرسمة بميزانية سنة 2001 وذلك سواء بالنسبة إلى مشاريع الوزارات أو مشاريع المؤسسات والمنشآت العمومية باعتبار أن عملية إعادة التقييم تكتسي صبغة استثنائية و تخضع إلى تقديم مبررات موضوعية ودقيقة .

- اقتراح المشاريع والبرامج الجديدة التي بلغت مرحلة متقدمة في مستوى الدراسات و تشخيص التمويل وتوفر الأراضي مما يضمن الانطلاق الفعلي لانجازها خلال سنة 2002 مع إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتبقية من المخطط التاسع إذا ما بينت الدراسات ضرورة إنجازها .

- ضبط المشاريع ذات الصبغة الجهوية وذلك انطلاقا من اقتراحات الجهات التي يتعين أن تكون مرتبة من قبل المجالس الجهوية حسب الأولويات .

و في هذا الإطار و بخصوص بناء مقرّات الإدارات الجهوية للوزارات والهيكل التابعة لها يتعين العمل مع السلط الجهوية على إقامتها بأحياء إدارية مع الحرص على تجميع المصالح التي تنشط في قطاعات متكاملة مثل الثقافة و الشباب و الصحة والشؤون الاجتماعية و مصالح المحيط و البيئة و ذلك بهدف الضغط على تكاليف المشاريع ونفقات الاستغلال .

- ضبط الحاجيات الحقيقية من اعتمادات التعهد والدفع الخاصة بالمشاريع والبرامج المتواصلة والجديدة الممولة سواء على الموارد العامة للميزانية أو على موارد القروض الخارجية الموظفة باعتبار نسق واقعي للإنجاز قصد تفادي إعادة ترسيمها من جديد في الميزانيات اللاحقة من ناحية و تجنّب الضغوط في آخر السنة سواء في مستوى التعهد أو الدفع من ناحية أخرى .

- توزيع الاعتمادات المقترحة بين الولايات بقطع النظر عن صبغتها الوطنية أو الجهوية وذلك بالنسبة إلى مشاريع وبرامج الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية مع الحرص على إبراز المشاريع ذات الصبغة الجهوية وفقا للقائمة الواردة بالأمر عدد 2474 لسنة 2000 المؤرخ في 30 أكتوبر 2000 .

- ترسيم الاعتمادات الضرورية لمواصلة القيام بالدراسات الخاصة بالمشاريع والبرامج الجديدة التي ستدرج بالمخطط العاشر و إكسابها الطابع الشمولي لتتضمن علاوة على المعطيات الفنية والمالية عناصر تخص الجوانب المؤسسية وتشريك المنتفعين والتأثير على المحيط.

- إقرار برنامج للصيانة الكبرى للمباني والتجهيزات العمومية يغطي فترة المخطط العاشر و يمكن من المحافظة عليها وحسن استغلالها .
- تجميع نفقات أجور العملة القارين الممولة حاليا على اعتمادات العنوان الثاني قصد وضع برنامج يمكن من تحويلها إلى العنوان الأول.
- إيلاء العناية اللازمة للإعداد الجيد لبطاقات المشاريع والبرامج سواء المتواصلة منها أو الجديدة .



3 - صناديق الخزينة :

يتعين تقديم برنامج مفصل لنفقات كل صندوق حسب طبيعته (نفقات تصرف أو نفقات تنمية) مع اعتماد التوجهات العامة المذكورة أعلاه بالنسبة إلى كل نوعية من النفقات و تقديم المبررات اللازمة حسب خصوصية تدخلات كل صندوق .

هذا و في نطاق إعداد الميزانية الأفقية للبحث العلمي و السهر على أن تعكس الأهمية التي أولتها لها الحكومة فإن الوزارات والمؤسسات التابعة لها مدعوة إلى أفراد هذه النفقات سواء كانت متعلقة بالتصرف أو بالتنمية أو بصناديق الخزينة و ذلك بالاعتماد على النفقات المخصصة صراحة للبحث أو بتطبيق مقاييس التوزيع التي تم الاستئناس بها إلى حد الآن .

و توجه هذه الميزانية إلى كل من وزارة المالية و إلى كتابة الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا .

4 - رزمة اعداد مشروع ميزانية 2002 :

- **فيفري 2001** : تقديم المقترحات المتعلقة بالمشاريع ذات الصبغة الجهوية من قبل الجهات إلى وزارة المالية و إلى الوزارات القطاعية المعنية مرتبة حسب الأولويات .
- **مارس 2001** : دراسة المقترحات المتعلقة بالمشاريع ذات الصبغة الجهوية من قبل الوزارات المعنية و مناقشتها مع الجهات .

- أفريل 2001 : إعداد مشاريع ميزانيات التصرف و التنمية و حسابات الخزينة من قبل الوزارات .

- 15 ماي 2001 : آخر أجل لتوجيه مشاريع الميزانيات إلى وزارة المالية وذلك في 5 نظائر.
- غرة جوان - 15 جويلية 2001 : مناقشة مشاريع الميزانيات بين الوزارات المعنية ومصالح وزارة المالية.

- موفى جوان 2001 : آخر أجل لتقديم الأحكام المقترح إدراجها بقانون المالية.

- 16 جويلية - 31 جويلية 2001 : حوصلة نتائج المناقشات من قبل مصالح وزارة المالية.

- بداية سبتمبر 2001 : عرض مشروع ميزانية الدولة (موارد ونفقات) لسنة 2002 على الحكومة.

و من شأن هذه الرزنامة أن تمكن من ضبط مشروع ميزانية الدولة خلال شهر سبتمبر 2001 قبل عرضه على اجتماع مجلس الوزراء لشهر أكتوبر و تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2002 بأكمله إلى مجلس الوزراء خلال شهر نوفمبر 2001 .

فالرجاء من السيدات والسادة الوزراء و كتاب الدولة و الولاة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق مقتضيات هذا المنشور بكامل الدقة و العناية .

والسلام

المندوب العام
محمد الغني
الإمضاء: محمد العنوشي